أثر التطور الحضري والعمراني في الجانب الصناعي لمدينة البصرة ١٩٢١ -١٩٥٨

سناء كريم رحمه

أ.د جعفر عبد الدائم المنصور

جامعة البصرة – كلية التربية للعلوم الإنسانية – قسم التأريخ

الملخص :

كرس بحثنا هذا لدراسة اهم المعوقات التي واجهت النمو الصناعي في العراق عامة والبصرة خاصة ، وكيفية التغلب على تلك المعوقات بفعل تأثير التطور العمراني الذي شهدته البلاد خلال النصف الاول من القرن العشرين ، اذ تم التطرق من خلاله الى اهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة من اجل النهوض بالقطاع الصناعي والتي كانت في مقدمتها التشريعات والقوانين التي اعفيت من خلالها الالات والمكائن الصناعية من الرسوم التي كانت تفرض عليها ، فضلا عن انشاء وتأسيس المصرف الصناعي ودوره في رفد اصحاب المعامل والمصانع بالقروض المالية اللازمة لانشاء المشاريع الصناعية واستيراد المواد الاولية ، كما درس البحث اهم المشاريع الصناعية المتنوعة التي شهدتها مدينة البصرة خلال العهد الملكي مع التطرق الى المكننة الحديثة التي استخدمت في تلك المشاريع ودورها في تحسين وزيادة الانتاج الصناعي .

الكلمات المفتاحية : المشاريع الصناعية ، الانتاجية ، الالات والمكائن الصناعية ، صناعة الثلج ، الحدادة .

Summary

Our research devoted this to the study of the most important obstacles that faced industrial growth in Iraq in general and Basra in particular, and how to overcome these obstacles due to the impact of the urban development that the country witnessed during the first half of the twentieth century, as the most important measures taken by the state for the advancement of the sector were addressed. In the forefront of which were legislations and laws through which industrial machines and machines were exempted from the fees that were imposed on them, as well as the establishment and establishment of the Industrial Bank and its role in providing the owners of factories and factories with the necessary financial loans to establish

industrial projects and import raw materials. The research also studied the most important various industrial projects which the city of Basra witnessed during the royal era, with reference to the modern mechanization that was used in those projects and its role in improving and increasing industrial production

المقدمة

تعد دراسة التاريخ المحلي المعاصر من الموضوعات ذات الاهمية المثلى ، لما لها من دور في الكشف عن مجريات الاحداث المختلفة وتطورها في مختلف الميادين لاسيما الميدان الحضري والعمراني لمدن العراق ومنها مدينة البصرة التي تشكل من دون شك جزءاً مهماً وحيوياً من دراسة تاريخ الدولة العراقية المعاصرة ، ولاهمية ذلك اخترنا دراسة أثر التطور الحضري والعمراني في الجانب الصناعي لمدينة البصرة ١٩٢١-١٩٥٨ ليتم التعرف من خلالها على ابرز التطورات الحضرية والعمرانية التي نالها الجانب الصناعي لمدينة البصرة خلال مدة البحث ، لما لها من اهمية لاسيما وان الجانب الصناعي يعد ركناً اساسياً للحياة الاقتصادية في مدينة البصرة ، فضلاً عن ارتباطه ومساسه المباشر بحياة الناس .

ان دراسة هذا الموضوع ذات اثر مهم في التطور الحضري والعمراني للبصرة من خلال استعراض التطورات التي شهدها القطاع الصناعي للمدينة ، والتي ساهمت بدورها في تنمية وتطور حياة الناس خلال تلك الحقبة بعد ما كانت تعاني الكثير من المشكلات الاقتصادية .

الصناعات التي انتشرت في البصرة خلال المدة ١٩٢١-١٩٥٨

على الرغم من امتلاك مدينة البصرة للعوامل المشجعة لقيام الصناعة فيها والتي تمثلت في موقعها الجغرافي المتميز ، اذ تميزت مدينة البصرة بموقع جغرافي مهم كان له دور في حياتها الاقتصادية وفيما تشهده من نمو صناعي ، فهي بتكوينها القسم الجنوبي الشرقي من العراق واطلالها على الخليج العربي بساحل يمتد حوالي (٦٠) كم وبصلاحية نهر شط العرب لملاحة السفن المحيطة من مصبه في الخليج العربي حتى مدينة البصرة (ميناء المعقل) ، ساعد ذلك في اجتذاب بعض الصناعات ومنها صناعة مكابس التمور التي اقيمت على امتداد نهر شط العرب ، اذ ساعد ذلك الموقع في نقل الانتاج مباشرة الى السفن والبواخر ليصدر بعدها الى خارج البلد ، كما تميزت مدينة البصرة بامتلاكها الموارد الطبيعية اللازمة للصناعة مثل املاح الصوديوم وصخور الكلس والرمال ، وتوفر الموارد المائية السطحية والجوفية ، اضافة الى امتداد اكثف واكبر غابة لأشجار النخيل فيها [١].

وعلى الرغم من ذلك فان التقدم الصناعي لمدينة البصرة عانى من جملة معوقات جعلته يسير وفق خطى بطيئة ، وهذا رجع على ما يبدو الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي رافقت التغلغل الاجنبي الذي تعرض له العراق بشكل عام منذ عهد الهيمنة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني ، فكان من الطبيعي ان يترك ذلك التغلغل الذي اتسم بالسلب والنهب اثاره على مجمل النشاط الاقتصادي في العراق لاسيما الصناعي منه ،اذ خلف علاقات انتاجية معاقة لم تساعد على قيام صناعات محلية متطورة وان وجدت فأنها لا تعدو ان تكون عبارة عن مشاريع صناعية بسيطة ومحدودة العدد [٢] .

اتسم الانتاج الصناعي في العراق بشكل عام والبصرة بشكل خاص خلال عهد الهيمنة العثمانية باعتماده على الحرف ذات العمل اليدوي والتي تعرضت في الوقت نفسه الى التدهور والاضمحلال بسبب فتح الاسواق المحلية ابوابها امام البضائع الاوربية الاستهلاكية ، مما ادى الى اندثار اغلب الصناعات القديمة [٣] ، وأن وجدت بعض المصانع والمعامل في عهد الهيمنة العثمانية فما كانت الا لخدمة مجهودهم الحربي كمعامل النسيج والطحين والثلج[٤] ، ومعمل للأسلحة البحرية في البصرة وأقسام لتصليح مكائن السفن والمعدات والبنادق، وجميعها صناعات قامت من أجل تقديم خدماتهم العسكرية والحربية[٥] ، في حين أن الصناعات التي كانت تدخل في صلب الحياة اليومية للمواطن العراقي بقيت ضئيلة أن لم نقل معدومة[٦] .

كذلك الحال في عهد الاحتلال البريطاني والذي كان عنصراً مساعداً لتدهور تلك الصناعات المحلية واليدوية ، إذ عملت الإدارة البريطانية على فتح أبواب العراق أمام البضائع الانكليزية لاسيما الأحذية والمنسوجات الصوفية وغيرها وبأسعار معتدلة أدت إلى إقبال عامة الناس عليها والاعتراض تدريجياً عن الصناعات اليدوية التي أصبحت غير قادرة على منافسة البضائع الحديثة سعراً و جودة مما أدى إلى فتورها وانكماشها[٧] ، ومثال على ذلك صناعة اقمشة (البازه) والشاش والتي كانت منتشرة في مدينة البصرة خلال القرن التاسع عشر إلا أنها اختفت خلال مدة الاحتلال البريطاني للعراق بسبب منافسة البضائع الأجنبية لها[٨] .

فضلا عن ذلك فقد عانى التقدم الصناعي خلال تلك المرحلة من جملة معوقات كان من بينها قلة راس المال وقلة عدد العمال الماهرين والفنيين، لذلك عندما تشكلت حكومة العهد الملكي عام ١٩٢١ حاولت معالجة تلك المشاكل وتشجيع الصناعة الوطنية بطرق عديدة منها :

١-التشريعات : ففي عام ١٩٢٧ عدلت التعريفة الكمركية واعفيت من الضرائب المعدات والالات والمكائن المستوردة لاستخدامها في الصناعة، وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون تشجيع المشاريع الصناعية والذي جاء مؤيدا للتعديلات التي جرت في التعريفة الكمركية ومقدما مناهج أخرى للصناعة [٩] .وهذا ما يدل على تشجيع الحكومة الملكية للصناعة الوطنية وأكد على ذلك الملك فيصل الأول(١٨٨٣-١٩٣٣) عام ١٩٣٠ بقولة " **على العراق حكومة وشعبا أن يسهر على إنعاش الصناعات مهما كان نوعها وعلى رجال السياسة والمال أن**

ينظموا خططهم ويوجهوا جهودهم بمساعدة الحكومة من جهة التشريع او من جهة الإسعاف والتنفيذ لإنقاذ بلادهم من الكارثة العظمى" [١٠] .

٢-تاسيس المصرف الزراعي الصناعي عام ١٩٣٦ إذ عهدت إليه الحكومة بمهمة التسليف الى اصحاب المعامل عن طريق تقديم السلف المالية لأصحاب المشاريع والمؤسسات الصناعية لتأسيس مصانع جديدة أو لتوسيع وتحسين مصانع موجوده وتشغيل تلك المصانع وتيسير أعمالها او مساعدتها في استيراد المواد الأولية اللازمة لها وتصدير منتوجاته[١١].

ومن الجدير بالذكر أن تلك المعالجات قد لاقت صداها في التطور الصناعي لمدينة البصرة فقد كانت مرحلة جديدة انعكست آثارها على تحسن الحركة الصناعية وطريقة تقدمها في البصرة ، تلك المدينة التي ارتبط نشاطها الاقتصادي بالدرجة الأساس بزراعة أشجار النخيل فكان من الطبيعي أن يكون نشاطها الزراعي مكملا لنشاطها الصناعي بل ومادته الاساسية [١٢].

لذا كان من النتائج المنطقية لبحثنا هو التطرق إلى اهم المشاريع الصناعية المتنوعة التي انجزت خلال مدة البحث والتي كان لها اهمية كبيرة في تطور مدينة البصرة من الناحية الاقتصادية ومؤشراً هاماً لتطورها الحضري والعمراني ، وقد تمثلت تلك المشاريع بما يأتي :

اولاً : الصناعات الغذائية

(أ)معامل كبس التمور: احتلت صناعة كبس التمور اهمية كبيرة من حيث الدخل والاستخدام توازي اهمية الميناء وسكك الحديد في البصرة ، فكان من الطبيعي أن توجه الحكومة العراقية اهتمامها ورعايتها لتلك الصناعة التي عانت من الإهمال وقلة الوعي الصحي فيها ، فقد كانت عملية كبس التمور تتم في محلات يطلق عليها اسم " الجراديغ" وهي عبارة عن أماكن صغيرة رطبة تفرش بالحصران وتحاط بسياج من السعف وتقام بالقرب من ضفاف الأنهار لسهولة شحنها للسفن، ويتم العمل فيها من خلال جمع التمور بواسطة الرجال والنساء وحتى الأطفال الذين يتقاضون اجوراً بسيطاً ، ويتم فرشة على الأرض لعزل الجيد من الرديء منه بعدها يتم كبسة بواسطة صفائح التنك او تعبئته بواسطة أكياس من الخصاف [١٣] ، دون أن تصاحب عملية الكبس شيء من الاهتمام بالنظافة فكثير ما كان التمر يحظر وهو مخلوطاً بالطين والحجارة وشيء من القش والتبن الذي تتركه المزارع بعد الحصاد وكثير ما كان يؤدي هذا إلى إصابة التمور بالحموضة فضلاً عن ذلك تكون مصدراً لإيواء الحشرات فيها وهذا ما جعل بعض الدول التي كان يصدر إليها التمر ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ترفض تفريغ شاحنات التمور في موانيء الاستيراد [١٤].

لذلك وجهت الحكومة العراقية انظارها نحو الاهتمام بتلك الصناعة وابتكار الطرق التي من شأنها أن تدخل التحسين على نوعيتها وجودتها للمحافظة على السمعة التجارية العراقية ، ولاظهارها بالمظهر المواكب

لتطورات العصر ، لذا اصدرت تعليمات مكابس التمور لسنة ١٩٢٦ والذي اكدت فيه على تشيد المكابس على ارض مرتفعة ومبلطة بالاسمنت مع مراعاة الشروط الصحية فيها [١٥]. كما قررت استخدام طريقة التبخير في مكابس التمور من أجل تخليص التمور مما يتعلق به من الحشرات و الفطريات ، وتتلخص تلك العملية بجمع التمور وقبل إجراء عملية الكبس والتعليب، أما إذا لم يتسنى ذلك مباشرة فيجب حفظ التمور في مخازن او غرف ذات نوافذ من السلك المشبك الناعم او غرف مصنوعة بصورة خصوصية من نفس السلك المشبك وذلك لغرض تأمين التهوية اللازمة على أن تكون سقوف هذه الغرفة عازلة نسبياً ومانعة للحرارة الخارجية من التأثير على التمور المخزونة ، ويعد هذا الإجراء اسلوب مؤقت يستخدم ريثما يتم إرسال التمور الى المكابس والمباخر. وقد تكون عملية التبخير مرة واحدة او ثلاث مرات اذا ما اريد ابادة جميع الحشرات بشكل نهائي ، اما الحد الفاصل بين كل عملية واخرى فكانت تتراوح بين ١٠ – ١٥ يوم [١٦].

وعلى الرغم من ذلك فأن طريقة تبخير التمر بعد قطفة مباشرة هي الطريقة الافضل لأنه يقطع الطريق أمام تكاثر الحشرات وافرازاتها في الثمرة بنسبة عالية . كما وجدت بعد ذلك أن عملية حفظ التمور بشكل مباشر بعد جمعة في المخازن المبردة يعيق تفقيس البويضات أن وجدت في حالة إجراء عملية تبخير واحدة فضلا عن ذلك فإن ذلك الخزن يحافظ على لون التمر وجودتها كما أنه يضمن بقاءها بحالة جيدة لمدة أطول بكثير من المدة التي تبقي فيها التمور المخزونة في مخازن ذات درجات حرارة اعتيادية[١٧]. وبذلك يمكن القول ان مدينة البصرة كانت أول مدينة عراقية استخدمت طريقة التبخير عام ١٩٢٦ وثاني مدينة على المستوى العالمي، إذ كانت ولاية كاليفرونيا في الولايات المتحدة الأمريكية أول من استخدمت تلك الطريقة بعد الحرب العالمية الأولى[١٨].

ومن اجل مراعاة الشروط الصحية في طريقة عمل تلك المكابس ، اصدرت الحكومة العراقية عام ١٩٣١ قراراً منعت بموجبه معامل كبس التمور التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية، وعلى اساس ذلك تم غلق عدد من المكابس وصل عددها الى (١٢٩) بعد ان كان عددها قد وصل الى (١٦٤) مكبسا عام ١٩٣٢[١٩] . وعلى ما يبدو ان اصدار تلك الشروط الصحية من قبل الحكومة الملكية كان من اجل الارتقاء بعمل تلك المكابس وتطوير عملها .

تابعت الدولة اهتمامها ورعايتها لتلك المكابس فأصدرت نظاماً اخر لمكابس التمور وهو النظام رقم(٣) لسنة ١٩٣١ والذي تكون من احدى عشر مادة وضحت من خلالها الشروط اللازم توفرها من اجل انشاء مكابس على اسس صحيحة مع ضرورة الاعتناء بالنظافة[٢٠]

وفي عام ١٩٣٤ أصدرت الحكومة نظام تعديل مكابس التمور الذي شمل تعديل أنظمة مكابس التمور لسنه ١٩٣١ واهم ما جاء في المادة الخامسة منه منع دخول الأطفال دون سن الخامسة، والمادة الثالثة أكدت على عدم فرش التمور بصورة مباشرة على الأرض بل على أرضية مفروشة بالقصب وارصفة مرصوفة

بالخشب، كما أكدت المادة الرابعة على عدم منح الشهادة الصحية للمكابس إلا بعد التزام تلك المكابس بتلك التعليمات[٢١] .

وعلى اساس ذلك فقد تم إنشاء المكابس بصورة حديثة وعصرية اذ بلطت ارضيتها بالاسمنت المسلح وجهزت بمجاري لتصريف المياه وزودت بوسائل الاضاءة ومخازن التبريد[٢٢] كما صدرت التعليمات بضرورة إلزام العاملين بارتداء الملابس النظيفة (الصداري البيضاء) [٢٣].

اتسم العمل في تلك المكابس الحديثة بجمع التمور وتنظيفها ووضعها على مناضد خشبية يجلس خلفها العمال الذين يقومون بعزل التمر الجيد من الرديء بعدها يتم نقله الى محل اكثر نظافة و عمال اخرون يقومون بتفليقه أي شطره الى قسمين بواسطة السكاكين ، بعدها ينقل الى محل التصفيف ، اذ يوضع بصورة أنيقة ومرتبة بعلب خاصة ومبطنة بورق الشمع او السيلفون ، بعدها يتم اخذ تلك العلب الى محل الضغط فتوضع في مكائن خاصة من اجل ضغطها ، بعدها يتم تعبئته في صناديق خشبية تكون جاهزة ومعدة لمحل الاصدار ، ومن الجدير بالذكر ان تلك الطريقة قد سميت بطريقة التعليب بينما كانت الطرق القديمة المتبعة هي تعبئة التمور بواسطة اكياس من سعف النخيل يدعى الخصاف [٢٤]. وهذا ما يدل على ان صناعة التمور بدأت تشهد تقدما وتطوراً صناعياً .

كما شيدت دار قريبة من المكبس لغرض استراحة العمال إضافة الى ذلك فان بعض الشركات عمدت على فتح مدارس وملاعب رياض اطفال متواضعة [٢٥] كشركة هلس اخوان[٢٦]. وعلى ما يبدو ان تلك الشركات كانت قد عمدت الى تأسيس رياض الاطفال او المدارس الخاصة بالاطفال قد جاء تنفيذاً لتعليمات الحكومة التي ذكرت سابقاً وهو " يمنع دخول الاطفال دون سن الخامسة " لذلك انشأت تلك المدارس الصغيرة المحلقة بالمكابس مع اقامة امرآة فيها تتولى شؤونهم[٢٧] . وهذا ما يدل على ان لتلك التعليمات دور في تنسيق الجانب الحضري والعمراني لمعامل ومكابس التمور.

ولابد من الإشارة إلى أن دائرة صحة البصرة عملت على تهيئة لجان تفتيش تقوم بالكشف على تلك المكابس ومدى ملائمتها للشروط الصحية. اذا كانت تعطي للمخالفين لتلك الشروط مهلة عشرة أيام لغرض القيام بإجراء التنظيفات اللازمة من تبليط وترميم ونظافة وتوفير الماء الصالح للشرب للعمال وأن يقوموا بإجراء الإصلاحات المطلوبة خلال المدة المقررة، بعدها تقوم اللجنة بإغلاق معاملهم اذ لم يلتزموا بأجراء الاصلاحات المطلوبة ، وبالفعل تم إغلاق عدد من المكابس عام ١٩٣٥، فبعد أن كان عددها قد وصل إلى(١٤٧) عام ١٩٣٤ أصبح(١٣٢) مكبساً خلال عام ١٩٣٥[٢٨].

وفي السياق ذاته باشرت مديرية الصحة العامة وبالتعاون مع دائرة صحة البصرة على تلقيح العمال في المكابس ضد الأمراض المعدية وذلك من أجل ضمان سلامتهم وصحتهم[٢٩].وعلى ما يبدو أن تلك التعليمات التي كانت تصدر من قبل الجهات الرسمية قد ساهمت في إرساء قواعد التطور الحضري والعمراني لمعامل

صناعة التمور ، إذ تم على أساسها إنشاء مكابس حديثة يجري الكبس فيها بأدق الشروط الفنية والتجارية والتي استطاعت أن تلفت النظر إليها لجودة عملها وإتقان صناعتها، واستخدامها للأدوات والآلات الحديثة، ومثال على تلك المكابس الحديثة التي أنشأت عام ١٩٣٦هي ثلاث مكابس كانت تابعة لشركة اصفر وشركاه ،وكان موقعها في التنومة وشارع دينار ونهر عمر وكان يستوعب عملها ما يقارب (٢٥٠-٣٠٠) عاملة و(٢٠-١٠٠)عامل حسب الحاجة ويقومون بإدارة أعمال المكبس المختلفة ، وكان مدة اشتغال المكبس يبدأ من بداية شهر أيلول الى نهاية شهر تشرين الثاني من كل موسم[٣٠] . كما شهد عام ١٩٤٠ تأسيس مكبس من المكابس الحديثة و العصرية هو مكبس مارين اخوان للتمور المحسنة، والذي يبدأ العمل فيه من أوائل شهر أيلول ويستمر عمله لغاية ثلاثة أشهر أو اربعة، ثم يتم تشغيله حسب الطلب[٣١].

استمر التطور الحضري والعمراني يأخذ مداه نحو مكابس التمور في البصرة ، ففي عام ١٩٤٧ تم استيراد ألة تبخير كانت عائدة إلى شركة اندروير، وهي من اكبر المكائن الموجودة في البصرة، إذ تبلغ سعتها(٨٥٠)صندوقاً في الساعة، وكذلك ماكنة تبخير أخرى كانت عائدة إلى شركة هلس أخوان والتي بلغت سعتها (٦٠٠)صندوقاً في الساعة، وماكنة أخرى كانت عائدة إلى شركة تجارة الخليج، وسعتها (٥٠٠) صندوق، ويتضح من خلال سعة وحجم الماكنات الأربعة أن بإمكانها تبخير جميع تمور لواء البصرة، وفي الوقت نفسه فقد ساعدت تلك الماكنات على زيادة إنتاجية تلك المكابس وتقدمها من الناحية الصناعية [٣٢] .

ومن المكابس الحديثة التي تأسست خلال مدة البحث وتحديداً عام ١٩٤٧ في مدينة البصرة هو مكبس عبد القادر باش اعيان والذي وصف بأنه من المكابس الفنية والحديثة، إذ تميز بإمكانياته وتجهيزاته القادرة على زيادة الانتاج وتحسين نوعه ، إذ باشر هذا المكبس في إنتاج التمور المحسنة، وبلغ عدد العاملين فيه من الرجال في الموسم الواحد ما بين (١٠-٢٠) ، وكان مدة عملة من بداية شهر تشرين الأول حتى نهاية كانون الثاني بصورة مستمرة وقد يمتد إلى مدة اطول حسب الطلب[٣٣].ومن الجدير بالذكر أن جمعية التمور كان لها دور في تجهيز المكابس بالصناديق الخشبية المستعملة في كبس التمور وذلك عندما قامت باستيرادها من الدول الاجنبية لاسيما السويد في الثالث من نيسان ١٩٤٨[٣٤].

وفي عام ١٩٥٥ وبعد ان كان يتم تفصم التمور بطريقة يدوية وبواسطة السكاكين ، قامت الشركة الافريقية[٣٥] باستيراد (٦)ماكينات للتفصم امريكية الصنع كانت تسمى بماكينات (اليوت) نسبة الى العالم الامريكي الذي قام باختراعها وقد وصفت بانها ماكينة جيدة جدا كان لها دور في دعم التطور الحضري لمكابس التمور[٣٦].

مما سبق بمكن القول أن صناعة كبس التمور في البصرة يمكن أن توصف بالصناعة الحرة، إذ كان يقوم بها كل من يجد في نفسه قادراً على ذلك من حيث توفر رأس المال الكافي لشراء الآلات والمعدات ، وكذلك

المكانة الاجتماعية التي تعزز سيطرته على العمال والخبرة الكافية في عملية كبس التمور فضلا عن علاقاته التجارية مع الاسواق الخارجية.

ونتيجة لتزايد أهمية التمور من الناحية الصناعية والتجارية وإدراك الحكومة آنذاك بأن عملها الرقابي غير كافي للارتقاء بصناعة كبس التمور وإنما لابد من التخطيط لوجود مكابس نموذجية وعصرية قادرة على تحويل كميات كبيرة من التمور الى منتجات جديدة، لذلك قدمت عام ١٩٥٢ مشروعا الى وزارة الاقتصاد التي كان يشغلها عبد المجيد محمود[٣٧]مشروع الخمس سنوات ضمن صرف مبلغ (٦٤،٥٠٠) دينار تستوفي من فضلة الواردات والفضلة المتراكمة واسترجاع سلف واثمان مواد الكبس، وينفق من ذلك المبلغ(٢٦،٥٠٠) دينار على تأسيس شركات المساهمة فيها و (١٥٠٠٠) دينار على المشاريع الصناعية و (٢٣٠٠٠) دينار على المباني والمخازن ، ومن الخطط التي تضمنها المنهاج أيضا إنشاء مختبر لمباحث التمور ومبخرتين وشراء الات وأدوات وأجهزة المكابس النموذجية فضلا عن تأسيس مكبس نموذجي في البصرة وعدد من المخازن التابعة له[٣٨].وعلى ما يبدو أن الحكومة اقدمت على مثل هكذا مشروع وتحديداً في بداية الخمسينات، وذلك بعد أن تحسنت مالية الدولة من واردات النفط.

وبالفعل بوشر في إنجاز مشروع المكبس النموذجي في مدينة البصرة في محلة الرباط والذي انتهى العمل منه في نهاية آذار ١٩٥٦ ، بلغت مساحته(١٠٠٠٠)م٢ و زود بمبخرة وسقيفة فولاذية لخزن التمور ، كما بلغت سعته الإنتاجية (٢٠،٠٠٠) طن سنوياً، واستوعب تشغيل ايدي عاملة تصل إلى(١٥٠) عامل وعاملة لكل وجبة، إذ خصص نظام عملة على شكل وجبتين في اليوم الكامل [٣٩].

ومن أهم المكائن والآلات التي زود بها هذا المكبس هي ماكنة الغسل والتجفيف التي كانت أمريكية الصنع اذ احتوت على حوض كبير يضع فيه التمر بعد جمعه فيسلط عليه دوش قوي من الماء ليغسله ثم يفتح عليه تيار من الهواء فيجففه وبذلك تكون التمرة قد غسلت وجففت لتكون صالحة للمرحلة الثانية منها وهي التفليق[٤٠].

اما مرحلة التعليب في المكبس النموذجي فكانت تتلخص في جلب التمور في صناديق خشبية تسع (٧٠) باون ، ثم توضع في غرفة التبخير لمدة (١٢) ساعة وهنا يضاف إليها(ميثيل بروميد) لقتل جميع الحشرات، بعدها تفرغ الغرفة من الهواء بفتح الأبواب وتؤخذ الصناديق إلى الخارج ويبدأ وضعها على سقيفة متحركة ثم تنقل إلى ماكنة الغسل فتغسل بالماء المعقم ثم الماء الصافي ثم يستمر السير على السقائف المتحركة وتبدأ أعمال التصنيف[٤١].

وبعد الانتهاء من أعمال التصنيف من قبل العاملات اللواتي كانا يلبسن البدلات الخاصة وكفوف المطاط، تؤخذ التمور وتعلب في أكياس من السيلفون بواسطة الات تسمى SodiKay او توضع في كارتون وتغلف بالسيلفون او في صناديق خشبية[٤٢].

كما لحقت بالمكبس النموذجي مخازن كان لها اهمية كبيرة في صناعة التمور ، اذ يلاحظ انه عند بدء موسم كبس التمور في البصرة نرى تزايد الحركة لمدة شهرين فتجار التصدير يريدون شحن تمورهم بالخارج بأسرع وقت ممكن وبذلك تتراكم الكميات المعروضة منه في الاسواق الخارجية وبالتالي تأخذ الاسعار بالنزول لذا فأن وجود مثل تلك المخازن ومكيفة من حيث البرودة وخلوها من الامراض يسهل ذلك تصديرها وبصورة تدريجية حسب طلبات الاسواق الخارجية وبذلك تكون الاسعار المدفوعة لقائها اعلى لذا فأن تشيد مثل تلك المخازن كان امر ضروري في مكابس التمور رغم ان تشيدها يتطلب مبالغ كثيرة [٤٣].

(ب)معامل الثلج: ومن المعامل التي احتاجتها مدينة البصرة والتي كان لابد من وجودها نتيجة لما تميز به مناخ البصرة من ارتفاع درجه الحرارة لاسيما في فصل الصيف ، لذلك أنشيء معمل للثلج في بداية عشرينات القرن العشرين في مدينة البصرة سمي بمعمل ثلج كريمكنزي والذي يقع في بداية شارع الكورنيش مركز مدينة البصرة، وقد استعمل ثلج هذا المعمل لسد حاجة العاملين في بواخر تلك الشركة إذ أنها كانت تملك بواخر لنقل الركاب من البصرة إلى بغداد ، كما أنشيء معمل آخر سمي بمعمل ثلج الموانئ عام ١٩٣١ في المعقل ، وذلك عندما تم نقل مديرية دائرة الموانئ من التنومه إلى المعقل في العام المذكور، واستعمل ثلج هذا المعمل لتزويد البواخر التي كانت ترسو على ضفاف شط العرب و الزوارق والساحبات والعقارات التابعة للموانئ، فضلا عن تزويده لموظفي الميناء بموجب بطاقات كانت تباع في دائرة الحسابات[٤٤].

كما شيد معمل آخر سمي بمعمل ثلج باورهوس والذي جاءت تسميته هذه نسبة إلى موقعة المجاور لدائرة كهرباء العشار القديمة إذ كان يطلق على كهرباء العشار ب (باورهوس) ، وترجع ملكية المعمل المشار إليه لشخص من اهالي البصرة يدعى احمد الحاج وهب الذي كان لمعمله دور كبير في تزويد المطاعم والفنادق والمقاهي بقوالب الثلج[٤٥].

ومعمل آخر أسس سمي بمعمل ثلج نوري لاسو في محلة السيمر في منتصف الطريق بين العشار والبصرة والذي كان له دور في تزويد سكان المنطقة بالثلج المطلوب ، ومعمل آخر سمي بمعمل ثلج جاسم الذي يعود إلى أسرة أل جاسم أحدى أسر البصرة، وأسس في الخندق في طريق العشار والمعقل واستخدم لتزويد اهالي المنطقة بما يحتاجونه من الثلج ، فضلاً عن معمل آخر سمي بمعمل ثلج عبد الجبار والذي يقع في محلة الفيصلية(الجمهورية حاليا) [٤٦] .

ومن الجدير بالذكر أن إنشاء تلك المعامل قد أضفت نوعاً من التطور الحضري والعمراني لأهالي مدينة البصرة، تلك المدينة التي عانت من ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف واحتياجاهم الدائم للماء البارد فغالباً ما كانوا يلجئون إلى تبريد الماء عن طريق الأواني الفخارية كالشربة والحب او شراء قطعة صغيرة من الثلج ووضعها في صناديق خشبية مملوءة بالماء والتي لم تكن كافية لحاجاتهم للماء البارد طيلة يومهم، اما بعد

تأسيس تلك المعامل في محلات البصرة والعشار فقد ساهمت في توفير الثلج لأهالي البصرة بشكل أوسع من السابق(٤٧).

(ج) معمل الالبان: ومن المعامل المهمة التي انشات في مدينة البصرة وتحديداً في كرمة علي هي معمل الألبان عام ١٩٣٤، والتي عدت من الصناعات المهمة لارتباطها الوثيق بحياة الإنسان إذ أنها تعمل على توفير منتجات غذائية اساسية لها دور في تنمية قدرة الفرد الذهنية والإنتاجية والبدنية، وذلك من حيث إنتاج المنتوجات الحيوانية كالحليب والزبدة والجبن بصورة أكثر تعقيماً ، إذ كانت تتوفر فيه الشروط الصحية اللازمة مما أدى إلى إقبال الأهالي لشراء منتوجاته(٤٨) .

ونتيجة لأهمية تلك الصناعة ولان أهمالها يسبب ضرراً لصحة الفرد لذا فقد كان لرئاسة بلدية البصرة دور في بذل جهودها من أجل إنشاء معمل آخر لتعقيم الالبان في البصرة ، ومن الجدير بالذكر أن الذي ساهم في طرح تلك الفكرة هو المستر هامر الذي كان اخصائي أمريكي زراعي وخبير في الألبان يعمل في دائرة الزراعة في البصرة، إذ طرح هذه الفكرة على رئاسة بلدية البصرة وذلك من أجل انتشال عشرات الالاف من الاطفال من خطر الإصابة بالكثير من الجراثيم التي ينقلها الحليب غير المعقم لاسيما وأنه يعتبر وسط حيوي لنقل مثل تلك الجراثيم(٤٩).

لذا سارعت رئاسة بلدية البصرة إلى رفع كتابها المرقم(٨٢٤٣) في السابع عشر من تشرين الثاني ١٩٥٢ وأيدتها في ذلك متصرفية البصرة، إلى وزارة الداخلية– البلديات بشان تأسيس معمل للألبان، فما كان من وزارة الداخلية–البلديات إلا أن تحيل هذا الطلب إلى وزارة الزراعة في الخامس والعشرون من كانون الأول ١٩٥٢ لاطلاعها بالأمر، ومن جانب وزارة الزراعة فقد أيدت بدورها كل التأييد ما طرحته رئاسة بلدية البصرة واتفقت معها حول تأسيس معمل لتعقيم وبستره الحليب في مدينة البصرة ، كما أكدت على أن تأسيس معمل من هذا القبيل كان هدف الشعبة المختصة في مديرية البحوث والارشاد الزراعي العامة والتي اولت جل اهتمامها وقدمت المديرية المذكورة تقارير وتصاميم بهذا الشأن رفعت الى الجهات المختصة في حينه، إلا أن وزارة الزراعة رأت أن من الواجب أن يسبق هذا المشروع أمران مهمان هما:

١–بناء زرائب تتوفر فيها الشروط الصحية للأبقار والجاموس الذي يعتمد عليه في تموين معمل البسترة او التعقيم المنوي تأسيسه في البصرة.

٢–بناء بيوت بسيطة وصحية زهيدة التكاليف تخصص لسكنى مربي تلك الحيوانات تشييد على مقربة من زرائب حيواناتهم ، ثم أضافت قائلة بأن تأمين هاتين الناحيتين أمر ضروري قبل الاقدام على تأسيس المعمل المذكور، وذلك لأن اللبن المراد تعقيمه او بسترته يجب ان يكون إنتاجه قد تم تحت ظروف صحية جيدة، إذ أن الحصول على اللبن وأخذه تحت الظروف المبينة سوف يؤمن تعقيمه وبسترته لأنتاج لبن جيد ذي مواصفات حفظ عالية قادر على التخلص من بكتريا سبورات Spores والتي ثبت تواجدها بكثرة في الالبان، كما أكدت على أن تقوم

السلطات المختصة حكومية كانت أم شبة حكومية ببناء مساكن للمعدان و زرائب لحيواناتهم ومن ثم تؤجر لهم بأجور زهيدة للغاية وبهذا يكون قد وفر لهذه الطبقة مسكناً أفضل و الذي يعد من مستلزمات نجاح اي مشروع هام كمشروع تعقيم وبسترة الحليب(٥٠).

وقد عملت وزارة الداخلية مخاطبة وزارة الخارجية إحالة المشروع إلى بعثة النقطة الرابعة لانتداب خبرائها لدراسة الموضوع وإعطاء التقرير والتوصيات اللازمة فيما يتعلق بتأسيس المعمل المذكور(٥١).

وبالفعل تم انتخاب اللجنة التي تألفت من عدد من أطباء البيطريين ، وزارت مدينة البصرة للاطلاع على امر تأسيس معمل للألبان فيها ، وبعد دراسة المشروع خرجت اللجنة بتوصيات أكدت على ضرورة إنشاء ذلك المعمل وتجهيزه بكافة الآلات والمكائن والمعدات اللازمة لتعقيم الحليب وتوزيعه على أبناء المدينة لوقايتهم من خطر الامراض(٥٢).

(د) –معمل الطحين : تعد معامل الطحين من الصناعات الغذائية المهمة لارتباطها الوثيق بمعيشه الإنسان، لذا حرصت الحكومة العراقية على إنشاء شركة خاصة لطحن الحبوب عرفت باسم " شركه تجارة وطحن الحبوب العراقية المحدودة " عام ١٩٤٥ برأسمال قدرة(١٠٠) ألف دينار ثم زود عام ١٩٤٩ ليصبح (١٥٠) ألف دينار وخلال عام ١٩٥١–١٩٥٢ زيد ليصبح(٢٥٠) ألف دينار ، ومن الجدير بالذكر أن المصرف الصناعي كان له دور في المساهمة في رأسمال الشركة إذ كانت حصته من رأس المال(٦٠٠٠٠)دينار اي انه ساهم ب ٢٤ % من رأسمال الشركة، وكان لتلك الشركة دور في إنشاء معمل لطحن الحبوب في مدينة البصرة (٥٣) يقع على طريق العشار – المعقل والذي تميز بالنظافة وتوفر الشروط الصحية فيه ، بدأ الانتاج فيه منذ منتصف كانون الأول ١٩٥٠ وكان مزود بأحدث الآلات والمكائن التي تم استيرادها من الدول الاجنبية ، اذ كان يتألف من (١٢) طاحونه كل واحدة منها كانت تتألف من اربعة احجار رحى وقد استمدت طاقتها من ثلاث الالات كل واحدة منها تبلغ قوتها (٣٥٠) حصاناً من نوع ناسيونال(٥٤)، وكان يتم تشغيل المعمل بمعدل وجبه واحدة اي لثماني ساعات في اليوم الواحد لغاية عام ١٩٥١، باشر بعدها بالاشتغال بمعدل وجبتين في اليوم ، وقد تميز هذا المعمل بإنتاج الطحين بكافة أنواعه ابتداء من الطحين رقم صفر الممتاز والطحين الاسمر رقم ١ ورقم ٢ ورقم ٣ ، وقد اعتمد في انتاجه على محصول الحنطة وحدها في الانتاج (٥٥).

(هـ) – صناعات شط العرب المحدودة : أسست هذه الشركة في مدينة البصرة عام ١٩٥١ والتي تملك اسهمها مناصفة مع شركة صناعات الشرق (وهي مؤسسة في بغداد) ومجموعة تجار البصرة ، اما ادارة تلك الشركة فكانت بيد احد اعيان البصرة وهو الشيخ برهان الدين باش اعيان (٥٦).وقد استطاعت تلك الشركة من تأسيس اول مصنع لها للمشروبات الغازية مصنع "كوكاكولا" في البصرة الذي افتتح في تموز ١٩٥٣، ويقع على طريق العشار والمعقل والذي جهز بأحدث الآلات والمكائن المستخدمة لتعبئة قناني الزجاج ، وبلغت طاقته الانتاجية ما

يقارب (٢٠٠٠) صندوق يومياً ، وقد استخدم هذا المصنع خلاصة الكوكا كولا والسكر المستورد والمياه النقية وله اكثر من خمسمائة عميل في البصرة[٥٧].

ثانياً / الصناعات الانشائية

(أ)معمل الكاشي: وهو من المعامل الكبيرة التي تأسست في منطقة العشار عام ١٩٣١، وهو ينافس معامل مدينة بغداد من حيث الجودة والعمل والإتقان، إذ زود بالآلات كهربائية لا نظير لها في المدن العراقية من حيث قيامها بضغط الماء ورصف الطابوق، ويشتغل فيه ما يقارب الثلاثون عاملا عراقياً ، اما طاقته الانتاجية فقد تصل إلى استخراج الثلاثة الالاف طابوقة يوميا[٥٨]، استخدمت منتجات هذ المعمل لرصف ساحات البيوت وامتاز بألوانه وزخارفه الجميلة، لذا فإن العمل فيه كان يتطلب المهارة والذوق والفن وقد أخذت صناعته تتقدم تقدماً متزايدا ومطردا بسبب العناية بها وإقبال الأهالي عليها، ومن الجدير بالذكر أن ملكية هذا المعمل كانت تعود إلى الخواجة يعقوب الياس[٥٩] والذي استطاع في عام ١٩٣٤ أن يحصل على وكالة شركة ايطالية في العراق لصنع الكاشي باختراع نوع جديد منه يختلف عن الأول بالألوان والاحجام[٦٠] .

ولابد من الاشارة الى أن صناعة معمل الكاشي قد ساهمت بالتطور الحضري والعمراني لمدينة البصرة من خلال إقبال الأهالي على استخدامه في رصف ساحات بيوتهم ومنازلهم[٦١]. مما يعكس حاله تطور البناء للبيوت، كما كان لهذين المعملين دور كبير في تجهيز مؤسسات البناء في جنوب العراق ومديرية ميناء البصرة وكذلك شركات النفط ، فضلا عن أن كميات كبيرة منه أصبحت تصدر إلى خارج العراق لاسيما مناطق الخليج العربي وذلك لنقوشه الجذابة وجودة صناعته[٦٢].

(ب)معمل صناعة الطابوق: يعد انشاء معامل لصناعة الطابوق من المستلزمات الحضرية المطلوبة في الجانب العمراني لمدينة البصرة لاسيما وأن تلك المدينة بدأت تشهد حركة عمرانية سواء كان لترميم وبناء المنشآت الحكومية كالدوائر او لتشييد البيوت من الطابوق بدلاً من الصرائف التي كانت منتشرة او الاكواخ التي كانت مبنيه من الطين، لذا شهدت البصرة مع مواكبة تطورها الحضري والعمراني تأسيس أول معمل لصناعة الطابوق في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٥ من قبل أمين افندي معين إذ باشر بتأسيس معمل لصنع الطابوق من البردي في ناحية كرمة علي شمال البصرة لاسيما وأن البردي يكثر في تلك المنطقة[٦٣].

كما تم تأسيس معمل آخر ايضاً في السابع من حزيران ١٩٣٧ على طريق كرمة علي–الهارثة شمال البصرة قريب من القرنة ، والتي كانت ملكيته تعود إلى أحد أعيان البصرة وهو عبد اللطيف المنديل الذي سعى إلى تجهيز المعمل بأحدث الآلات والمكائن الخاصة به، كما كان لذلك المعمل دور في تجهيز مدينه البصرة

وباقي مدن العراق بالطابوق، لذا سعى المنديل إلى إقامة خط حديدي يعمل على نقل الطابوق من معمله الى المناطق الأخرى[٦٤]. وهذا ما يدل على أن حركه البناء والعمران كانت في تزايد مستمر.

(ج) –معمل الاسلاك والمسامير: أنشئ هذا المعمل عام ١٩٥١ في مدينة البصرة قرب محطة القطار وترجع ملكيته الى ال النقيب، كان مزود بالآلات الديزل والمكائن الحديثة التي استوردت من دول اوروبا لينتج كل انواع المسامير الصغيرة منها والكبيرة التي يصل طولها إلى عشرة قرابيط إلى الصغيرة المستعملة في صناعة الأحذية وتبلغ سعة إنتاجه ما يقارب الخمسة أطنان يومياً، ومن الجدير بالذكر أن ثلث إنتاج المعمل كان يستهلك محلياً داخل العراق بينما الثلث الآخر كان يصدر إلى دول الخليج العربي وباكستان[٦٥].

ثالثاً / الصناعات المنزلية

(أ)صناعات المفروشات : وهي من الصناعات المهمة التي دلت على تقدم البصرة من الناحية الحضرية فبعد ان كانت صناعة المفروشات تقتصر على الطرق اليدوية والتقليدية ، اصبحت هنالك معامل ومؤسسات خاصة تقوم باستيراد الآلات والمكائن اللازمة لتلك الصناعة وادخال الاساليب العصرية من حيث الذوق والفن والتصميم المميز ، كانت اغلب تلك المؤسسات موجودة في منطقة العشار وعلى جانبي طريق مدينة البصرة ، وتميز انتاج تلك المؤسسات بالمفروشات ذات الطراز الغربي والعصري وانتاج كل انواع المفروشات وبأسعار معتدلة [٦٦].

(ب) الادوات والاثاث المنزلي : ومن الحرف التي تطورت صناعتها خلال مدة البحث هي نجارة الادوات المنزلية ، فعلى الرغم من كونها صناعه قديمة عرفتها مدينة البصرة منذ القدم إلا أنها كانت تقتصر على صنع الأدوات المنزلية العادية، لكن مع التطور الذي شهده الجانب الصناعي لمدينة البصرة بدخول الآلات والمكائن الحديثة والمستوردة والاتصال مع الغرب إذ تم الاطلاع على مبتكراتهم وتصاميمهم لذا شهدت هذه الحرفة تطوراً هي الأخرى لاسيما في مرحلة الثلاثينات إذ تم صنع الاثاث البيتي ذات الاشكال المختلفة والفنون الكثيرة كالأسرة و الارائك والكراسي ودواليب الالبسة والمكتبات والمناضد وغيرها من الاثاث الخشبي الذي كان يستخدم في البيوت والمحلات العامة ، ومن الجدير بالذكر أن التقدم الصناعي لهذه الحرفة قد أدى الى تقليل الاعتماد على ما كان يستورد بهذا الشأن من الدول الأخرى لاسيما الهند إذ أصبح الأهالي يفضلون شراء ما يصنع في محلات البصرة التجارية[٦٧].

رابعاً / صناعة الملابس

(أ)معمل الدباغة والجلود : تعد الدباغة من الصناعات الوطنية المهمة في عموم العراق، وقد تركزت صناعتها في البصرة بحدود عام ١٩٤٥، لاسيما بعد أن شهدت تلك المدينة زيادة في إعداد الثروة الحيوانية في ثلاثينات

القرن العشرين بسبب الهجرة التي شهدتها مدينة البصرة من المناطق المجاورة كما ذكر سابقا، لذا أدت تلك الزيادة إلى فتح معمل للدباغة والجلود في مدينة البصرة بقصد تنشيط حركة الصناعة فيها والاستفادة منها في خدمه البلاد اقتصاديا[٦٨]إذ يقوم ذلك المعمل بغسل الجلود وتطهيرها وتكلسها وتنظيفها مما يعلق بها من المواد الدهنية وتحميضها و تنقيتها بالمحلولات الكيمائية اللازمة لإعطاء الجلد الليونة ،وغير ذلك من العمليات المتعددة التي اقتضتها صناعه الدباغة، ومن الجدير بالذكر ان منتجات هذا المعمل قد شملت الجلود السميكة وكذلك الطرية ، فاستخدمت منها لصناعة الاحزمة و الاحذية والحقائب وغيرها من المصنوعات التي لاقت اعجاب الحكومة العراقية ورضاهم[٦٩].

خامساً / الصناعات النفطية

حظيت الصناعات النفطية باهتمام كبير من قبل الحكومة العراقية لاسيما في مدينة البصرة تلك المدينة التي تتركز فيها المنابع النفطية، لذا سعت الحكومة إلى إنشاء مشروع مصفى لتكرير النفط في الفتية بالبصرة عام ١٩٥٢ و قامت بإعطاء مناقصة المشروع إلى شركة نفط خانقين[٧٠] ، إذ قامت تلك الشركة بجلب الخبراء و الفنيين من بريطانيا للمباشرة في أعمالها من أجل العمل على تكرير النفط والبنزين في تلك المناطق الواقعة قرب الجبيلة شمالي البصرة[٧١] ، وقد استطاع هذا المصفى من تكرار (١٥٠) ألف طن من النفط الخام تؤخذ من حقل الزبير لتصبح بنزيناً او كاز من أجل استهلاكه محليا ، ثم تقوم تلك الشركة بتوزيعه نيابة عن الحكومة على محطات البيع بواسطة وسائط النقل كالسيارات او سكك الحديد او النقليات النهرية ، وبالفعل استطاع هذا المصفى من إيصال منتوجه النفطي إلى سائر مناطق البصرة ومدن العراق عامة [٧٢]. وهذا ما يدل على أن نفط البصرة شهد هو الآخر تطوراً عمرانيا بإقامة المعامل(المصافي) الخاصة بتكريره و تصنيعه.

سادساً / صناعة السفن والبواخر النهرية :

من التطورات التي حدثت على تطور صناعه السفن في البصرة هي تأسيس شركة خاصة لصناعه السفن عرفت باسم: شركة مزالق البصرة–المحدودة " عام ١٩٢٨ ، والتي كانت تديرها مؤسسة كري ماكنزي وشركاهم إذ كانت تمتلك في بداية تأسيسها ثلاثة مسافن في جزيرة مجاورة لمنطقة العشار، وقد كانت تلك المزالق مجهزة بألة بخارية عمودية تبلغ قوتها (١٨٠) حصانا لذا فهي قادرة على أن تعالج وترسي مراكب من انواع مختلفة وتبلغ حمولتها في حدها الأقصى (٧٥٠) طنا ، كما وتستقبل في السنه مائة مركب نصفها يرجع إلى المزالق والأخر يجري إصلاحه وهو في الحوض ، ومن الجدير بالذكر أن تلك الأرصفة كانت الوحيدة من نوعها في

الخليج العربي إذ كانت كل شركات النفط وغيرها من الشركات الكبرى ترسل سفنها إلى البصرة لإصلاحها وصيانتها ، كما كانت بالقرب من هذه الأرصفة مشاغل مجهزة بمختلف انواع الآلات والأدوات التي تستطيع من خلالها إصلاح المراكب وتركيب اجزائها والتي تعود ملكيتها إلى تلك الشركة كما تقوم هذه الشركة ببناء المراكب الصغيرة [٧٣].

ونتيجة لانفتاح مدينة البصرة واتصالها بالعالم الخارجي لاسيما بعد تنظيم مينائها في المعقل لذا بدأ الاهتمام أكثر بصناعه السفن وإنشاء محلات خاصة لتصليحها ايضاً وبالفعل تم إنشاء تلك المحلات التي أخذت تعرف بأن (الديكار) في كانون الثاني ١٩٣٩، وكان موقعها في المعقل إذ زودت تلك المحلات بالآلات الكبيرة والأيدي الماهرة الذين لم يكتفوا بإصلاح البواخر بل ببناء اجسامها ايضاً ، كما وجدت محلات أخرى نظيرة لها تختص بإصلاح الزوارق والسفن الصغيرة .ومن التطورات التي شهدتها صناعه السفن خلال تلك المدة ايضاً هو صناعه نوع خاص من الزوارق النهرية التي تسير بواسطة الماكنات المحركة والتي تستخدم للنقل والسفر بين مدينة البصرة والمناطق المجاورة لها لاسيما العمارة والناصرية[٧٤].

سابعاً/ الحدادة

ومن الحرف التي تطورت صناعتها ايضاً هي الحدادة ، فقد كانت صناعتها تقتصرغالباً على صنع الادوات التي يحتاجها الفلاح بالزراعة كالفؤوس والمناجل والمحاريث وغيرها ، لكن بعد تطور الجانب العمراني لمدينة البصرة وبدء حركة البناء للدور والمؤسسات الحكومية بدأت تلك الصناعة بالتطور هي الاخرى ، اذ بدأت بصناعة الابواب الحديدية والحواجز وأسيجة الحدائق وغيرها من الادوات التي فرضتها حاجة التطور العمراني والحضري للمدينة[٧٥].

من خلال ما سبق يمكن القول ان التطور العمراني والحضري قد شمل ايضاً الجانب الصناعي لمدينة البصرة خلال مدة البحث ، ونتيجة لتلك التطورات السابقة التي وصل إليها التقدم الصناعي لمدينة البصرة لذا ارتأت متصرفية البصرة بإقامة معرض لعرض نماذج من أهم الصناعات العصرية والحديثة التي وصلت إليها مدينة البصرة وقد كان الغاية منه اطلاع اهالي البصرة والوافدون إليها من دول الخارج إلى أهم الصناعات الموجودة في البصرة وكذلك اطلاعهم على أهم الطرق و الوسائل التي أدت إلى تقدم تلك الصناعات وازدهارها[٧٦] .

وبالفعل بعد أن أكملت الإجراءات اللازمة للمعرض تم افتتاحه في حدود الساعة الحادية عشرة من صباح الثاني من آذار ١٩٥٤، وتحت الرعاية الملكية بحضور الملك فيصل الثاني(١٩٣٥-١٩٥٨)، فضلا عن جمع غفير من الالاف الزوار و المشاهدين الذين قصدوا البصرة للاطلاع على معرض صناعتها من باقي مناطق

العراق والمناطق المجاورة لاسيما الخليج العربي، وقد رحب متصرف البصرة في كلمه القاها عند افتتاح المعرض بالحضور الكرام واكد من خلالها ايضاً على عرقية تلك المدينة بقوله" إن مدينة البصرة مركز اللواء وهي مدينة كما يعرف الجميع اشتهرت منذ الأيام الاولى للمجد العربي بعظيم ما قدمته سواء في ميدان الأدب او العلوم والتجارة فمنذ أكثر من ألف وثلاثمائة سنه وضعت في هذا البلد العزيز الأسس الاولى لضبط اللغة العربية وازدهارها، كما ويعلم الجميع أن ابا الاسود الدؤلي والخليل ابن احمد البصري كانوا من ابنائها النجباء"[٧٧] .

كما أكد على أن البصرة وفي ظل الحكم الملكي ستشهد نهضة عمرانية زاهرة من حيث البناء الجديد والتقدم الاقتصادي، فمما لاشك أن أكبر الصناعات التي شهدتها مدينة البصرة هي صناعه التمور التي يعمل فيها ما يقارب خمسون ألف عامل في كل موسم يقومون خلاله بأعداد و كبس وتصدير ٧٥% من حاصل التمور في العالم أجمع، كما أكد أنه من حسن حظ البصرة انبثاق النفط في مختلف انحائها ، تلك الصناعة الجديدة التي برزت خلال السنوات الخمسة الماضية ومالها من أهمية كبيرة في زيادة ورفع مستوى الدخل القومي زيادة كبيرة اذ وصلت صادرات العراق من النفط العام ١٩٥٤ ما يقارب الثلاثة ملايين طن في السنة ، فضلا عن ذلك فقد أكد المتصرف ايضاً بأن مدينة البصرة سوف لن يتوقف ازدهارها وتقدمها إلى ما وصلت إليه اليوم بل بهمه ابنائها سوف تصل إلى مستويات أرفع في الحياة، كما اختتم حديثه بالدعوة للنجاح لهذا المعرض في سبيل تحقيق غايته المنشودة وهي تعميم الرفاه في الجزء الجنوبي من العراق[٧٨].يتضح مما سبق أن اقامه ذلك المعرض ما هو الا انعكاس لحالة التطور الحضري والعمراني الذي شهدته البصرة خلال تلك المدة في الجانب الصناعي .

الخاتمة

شهدت مدينة البصرة خلال مدة العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨) حركة واسعة من التطور الحضري والعمراني التي شملت الجانب الصناعي من الحياة الاقتصادية ، اذ كان لتلك التطورات دور كبير في معالجة الكثير من المشاكل التي اعاقت تقدم القطاع الصناعي ، ومن تلك التطورات الحضرية والعمرانية التي شهدها الجانب الصناعي لمدينة البصرة خلال مدة البحث هي تأسيس المصرف الزراعي – الصناعي الذي عد من المشاريع العمرانية المهمة ، اذ كان له دور في تقدم القطاع الصناعي من خلال القروض المالية التي زود بها اصحاب المعامل والمشاريع الصناعية .فضلا عن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية من اجل تسهيل عملية ادخال الالات والمكائن المستوردة الى البلاد من اجل استخدامها في الصناعة وذلك بإعفائها من الرسوم والتعريفة الكمركية ، الامر الذي ساعد في ظهور وتأسيس عدد من المشاريع الصناعية المتنوعة التي شهدتها مدينة البصرة خلال تلك المدة والتي عدت مؤشراً ايجابياً للتطور الحضري والعمراني الذي شهده القطاع الصناعي لمدينة البصرة ابان العهد الملكي .

الهوامش

([١]) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨١ ، ص ٤٤.

([٢]) محمد الزيدي ، التنظيم النقابي والحركة النقابية ، د.م ، د.ت ، ص ١٨ .

([٣]) نمير طه ياسين ، تاريخ التحديث في الدولة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤، ص ١٩-٢٠ .

([٤]) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٣ ، د.ت . د.م ، ص ص٢٤٣-٢٤٥.

([٥]) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٨

([٦]) علي الوردي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥.

([٧]) حميد احمد محمد التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، بغداد ، مطبعة الرشاد ، ١٩٧٩ ، ص ٥١٤.

([٨]) سهيل صبحي سلمان ، المصدر السابق، ص ٣٧ .

([٩]) ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية –جامعة بابل ، مج (١) ، العدد ٩ ، ٢٠١٢ ، ص ٥٣٩ .

([١٠]) د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ١٤١٢/ ٣١١ ، التقارير الاقتصادية والمالية –ملحوظات وضعها الملك فيصل في تشرين الثاني ١٩٣٠ ، و٧ ، ص١٩ .

([١١]) عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، بغداد ، مطبعة الامة ، ١٩٥٦، ص ٢٩٩.

([١٢]) امين لطفي ، ، دليل البصرة ، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤ . ص٢٧٥.

([١٣]) الخصاف : ومفردها خصافه وهي اوعية مصنوعة من خوص النخيل تستعمل لكبس التمور وتختلف احجامها حسب كمية التمور التي تكبس فيها فالكبيرة تزن ٦٨،٥ كغم او ٧٥ كغم ، اما الخصافه الصغيرة الحجم وتسمى نصفية فتزن ٣٧،٥ كغم . ينظر : عبد الجبار البكر ، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها ، ط٤ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠١٣ ، ص ٨٥٥-٨٥٧.

([١٤]) جعفر الخليلي ، التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ، ١٩٥٦ص ١١٥.

([١٥])جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتة سنة ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء ، ٢٠١٧ ، ص ٤٢.

([١٦]) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٥-٢٢٦.

([١٧]) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥-٢٢٦.

([١٨]) عبد الجبارالبكر ، المصدر السابق ، ص ٨٧٣.

([١٩]) ياسين طه ياسين الهارون ، ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامع البصرة ، ١٩٩٠، ص ٦٧.

([٢٠]) وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة ١٩٢٣-١٩٣٤ ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٥ ، ص ٧٤

([٢١]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ١٧٧٣/ ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ١٣ ، ص ٢٤ -٢٩

([٢٢]) المصدر نفسه

([٢٣]) امين لطفي ، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

([٢٤]) المصدر نفسه ، ص٢٧٥-٢٧٧.

([٢٥]) ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص ٦٩

([٢٦]) شركة هلس اخوان : شركة تجارية تأسست عام ١٩٠٤ لغرض التجارة بالتمور، وفي عام ١٩٠٧ فتحت لها فرعا في البصرة واسست مبنى لها عل ضفاف شط العرب وبدأت تمارس أعمالها في تلك المدينة حتى توسعت . ينظر : عبد المجيد حسن الغزالي، البصرة الموسوعي ، بغداد ، ١٩٤١ ، ص ٤٣٢.

([٢٧]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧١٥٢، اعمال كبس التمور في البصرة ١٩٣٧-١٩٣٨ ، و٥٧ ، ص٦.
([٢٨]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٧٧٣ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ١٣ ، ص ٢٤-٢٩.
([٢٩]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧١٥٢، اعمال كبس التمور في البصرة ١٩٣٧-١٩٣٨ ، و٢٣ ، ص٣٢.
([٣٠]) جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص١٣٢-١٣٤.
([٣١]) المصدر نفسه ، ص١٣٥.
([٣٢])عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص٢٢٣.
([٣٣]) جعفر الخليلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٣.
([٣٤]) د.ك ،و ، ملفات وزارة المواصلات ، رقم الملفة ٣٥٠/ ٣٢١٣١ ، مكابس التمور ١٩٤٧-١٩٤٩ ، و ٤٦ ، ص ٥٣ .
([٣٥] الشركة الافريقية : شركة اجنبية انشأت عام ١٩٢٠ للقيام بالاعمال التجارية . عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق، ص٤٢١.
([٣٦]) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٢١٨-٢١٩.
([٣٧]) عبد المجيد محمود(١٩٠٩-) : ولد في بغداد وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، التحق بعدها للدراسة في بيروت والولايات المتحدة الأمريكية، حصل على شهادة الحقوق ثم بكالويوس وماجستير اقتصاد وعلوم، شغل مناصب إدارية وسياسية عدة منها منصب رئيس مجلس إدارة بنك الصناعة و الزراعة العراقي للمدة ١٩٤٥- ١٩٥٠، وفي الخامس والعشرون من كانون الأول ١٩٥٠ تقلد منصب وزير الاقتصاد في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة التي تشكلت في الخامس عشر من ايلول ١٩٥٠ ، وفي الثاني والعشرون من نيسان ١٩٥٢ عين وزيرا للزراعة وفي التاسع والعشرون من نيسان ١٩٥٤ عين وزيرا للمالية في وزارة ارشد العمري الثانية، وفي الثالث والعشرون من مايس ١٩٥٤ تولى وزارة المعارف وكالة عن سفر محمد فاضل الجمالي، كما انتخب عضوا في مجلس النواب في دورته الانتخابية الرابعة عشرة(٩حزيران ١٩٥٤-٣ اي ١٩٥٤) ، وتقلد ايضا منصب وزير الأعمار في الثالث من ال ١٩٥٤ في عهد وزارة نوري السعيد الثانية عشرة ، واعيد انتخابه لعضوية مجلس النواب في دورته الانتخابية السادسة عشر(١٠مايس ١٩٥٨-١٤ تموز ١٩٥٨) وله عدة آثار مطبوعة منها المعارف وله تحقيق لمذكرات جمال باشا. ينظر: حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ج٣ ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٦٨، ص١٦٣.
([٣٨]) ادوارد عبد العظيم عنبر الحميري ، ، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧، ص ١١١.
([٣٩]) الثغر ، العدد ٦٠٧١ في ٣١ اذار ١٩٥٦ .
([٤٠]) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٢١٩.
([٤١]) المصدر نفسه ، ص ٢٢١.
([٤٢]) المصدر نفسه ، ص ٢٢٢.
([٤٣]) وزارة الاقتصاد ، تقرير حول الاستفادة من التمور الغير صالحة للتصدير ، تسلسل(٧) ، ١٩٣٥ ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ص ١١.
([٤٤]) كريم علاوي حميد ، البصرة في ذاكرة اهلها ، البصرة ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٦ ، ص ١٥٤.
([٤٥]) المصدر نفسه ، ص ١٥٤.
([٤٦]) المصدر نفسه ، ص١٥٥.
([٤٧]) ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .
([٤٨]) المصدر نفسه ، ص٧٠.
([٤٩]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٩٥٧ / ٣٢٠٥٠ ، انشاء مشاريع تشيد المعامل ١٩٤٥-١٩٦٠ ، و ٢٩، ص ٣٥٧.
([٥٠]) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٩٥٧ / ٣٢٠٥٠ ، انشاء مشاريع تشيد المعامل ١٩٤٥-١٩٦٠، و٢٩ ، ص٣٥٧.
([٥١]) المصدر نفسه، ص ٣٦٣.
([٥٢]) المصدر نفسه ، ص ٣٦٧.
([٥٣]) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع ١٩٥٠-١٩٥٢ ، رقم التصنيف (٥) ، بغداد ، مطبعة الرابطة للطباعة والنشر ، ١٩٥٠، ص١١
([٥٤]) وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي ١٩٥٠-١٩٥١ ، تصنيف (٣٢) ، بغداد ، مطبعة الرابطة للطباعة والنشر ، ١٩٥٠ ، ص ٤٦

([٥٥]) المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع ١٩٥٠-١٩٥٢ ، المصدر السابق ، ص ١١.
([٥٦]) برهان الدين باش اعيان : ولد في مدينة البصرة عام ١٣٣٣ه ، وهو ابن الشيخ احمد باش اعيان العباسي وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها بعدها التحق بالجامعة الامريكية في بيروت ثم عاد فالتحق بدراسة كلية الحقوق العراقية فتخرج فيها محامياً وزاول مهنته ثم انخرط بعدها في سلك وزارة الخارجية اذ عين نائب قنصل في المفوضية العراقية في مصر . ينظر : عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص٢٨٧-٢٨٨.
([٥٧]) دليل معرض صناعات البصرة ١٩٥٤ ، بغداد ، مكتبة وزارة الارشاد للطباعة والنشر ، ١٩٥٤ ص٢٩
([٥٨]) عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ .
([٥٩]) يعقوب الياس : ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٠ ونشيء وتعلم فيها ، ثم انتقل بعدها الى البصرة عام ١٩٠٠ ليتقلد وظيفة رسمية من قبل الحكومة العثمانية وفي عام ١٩١٥ ارسل من قبل حكومة اسطنبول الى نجد لتأسيس فرع للكمارك في القطيف وبعد ان نظمها عاد الى البصرة لينظم دوائر الكمرك فيها وبعد ان خضعت البصرة للاحتلال البريطاني وتاسست دائرة للواردات اصبح مديراً لتلك الدائرة وبعد تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١عين محاسباً لبلدية البصرة للمدة (١٩٢٢-١٩٢٤) وفتح بعدها سينما رويال في العشار ثم عرض عليه متصرف البصرة احمد الصائغ لتقلد وظيفة محاسبة البلدية من جديد فقبل الامر ونظم الامور فيها . ينظر : عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠
([٦٠]) الثغر ، العدد ٣٥٨ في ١٨ حزيران ١٩٣٤
([٦١]) المصدر نفسه ، العدد ٧٥٣ في ٩ حزيران ١٩٣٧.
([٦٢]) المصدر نفسه ، العدد ٧٢٣ في ٤ مايس ١٩٣٩ .
([٦٣])الناس ، العدد ٢٦ في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ .
([٦٤]) احمد باش اعيان ، موسوعة تاريخ البصرة ، ج٣ ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠١٩ ، ص١٢٣٢
([٦٥]) دليل معرض صناعات البصرة ١٩٥٤ ، المصدر السابق ، ص ٢١ .
([٦٦]) المصدر نفسه ، ص ٢٢.
([٦٧]) ياسين طه ياسين الهارون ، المصدر السابق ، ص ٧١-٧٢ .
([٦٨]) الثغر ، العدد ٣١٥٣ في ٢ تشرين الاول ١٩٤٥ .
([٦٩]) عبد الوهاب الدباغ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .
([٧٠]) لواء الاستقلال ، العدد ١٦٦٥ في ٢٩ اب ١٩٥٢ .
([٧١]) احمد باش اعيان ، المصدر السابق ، ص ١٢٣٢.
([٧٢]) لواء الاستقلال ، العدد ١٦٦٥ في ٢٩ اب ١٩٥٢ .
([٧٣]) دليل معرض صناعات البصرة ١٩٥٤ ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
([٧٤]) عبد المجيد حسن الغزالي ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .
([٧٥]) المصدر نفسه ، ص ١٥٧.
([٧٦]) دليل معرض صناعات البصرة ١٩٥٤ ، المصدر السابق ، ص ١٠.
([٧٧]) الثغر ، العدد ٥٦٤٨ في ٢ اذار ١٩٥٤ .
([٧٨]) المصدر نفسه .

قائمة المصادر

اولا / الوثائق الغير منشورة

(أ) ملفات البلاط الملكي

(١)د.ك.و ، ملفات البلاط الملكي ، رقم الملفة ١٤١٢/ ٣١١ ، التقارير الاقتصادية والمالية –ملحوظات وضعها الملك فيصل في تشرين الثاني ١٩٣٠ ، و٧ ، ص١٩

(٢)ملفات وزارة الداخلية

(١)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية – ديوان ، رقم الملفة ١٧٧٣/ ٣٢٠٥٠ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ١٣ ، ص ٢٤ -٢٩.

(٢)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧١٥٢، اعمال كبس التمور في البصرة ١٩٣٧-١٩٣٨ ، و٥٧ ، ص٦.

(٣) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/١٧٧٣ ، تقارير ادارية عن لواء البصرة ١٩٣٤-١٩٣٥ ، و ١٣ ، ص ٢٤-٢٩.
(٤) د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٣٢٠٥٠/٧١٥٢، اعمال كبس التمور في البصرة ١٩٣٧-١٩٣٨ ، و٢٣ ، ص٣٢.
(٥)د.ك.و ، ملفات وزارة الداخلية –ديوان ، رقم الملفة ٩٥٧ / ٣٢٠٥٠ ، انشاء مشاريع تشيد المعامل ١٩٤٥-١٩٦٠ ، و ٢٩، ص ٣٥٧. .
(٣)ملفات وزارة الاقتصاد
(١)د.ك ،و ، ملفات وزارة المواصلات ، رقم الملفة ٣٥٠/ ٣٢١٣١ ، مكابس التمور ١٩٤٧-١٩٤٩ ، و ٤٦ ، ص ٥٣.

ثانياً / الوثائق الغير منشورة

(١)وزارة العدلية ، مجموعة القوانين والانظمة ١٩٢٣-١٩٣٤ ، بغداد ، مطبعة الحكومة ، ١٩٣٥.
(٢)وزارة الاقتصاد ، تقرير حول الاستفادة من التمور الغير صالحة للتصدير ، تسلسل(٧) ، ١٩٣٥ ، بغداد ، مطبعة الحكومة .
(٣)المصرف الصناعي ، التقرير السنوي الرابع ١٩٥٠-١٩٥٢ ، رقم التصنيف (٥) ، بغداد ، مطبعة الرابطة للطباعة والنشر ، ١٩٥٠.
(٤) وزارة الاقتصاد ، التقرير السنوي ١٩٥٠-١٩٥١ ، تصنيف (٣٢) ، بغداد ، مطبعة الرابطة للطباعة والنشر ، ١٩٥٠ .
(٥)دليل معرض صناعات البصرة ١٩٥٤ ، بغداد ، مكتبة وزارة الارشاد للطباعة والنشر ، ١٩٥٤.

ثالثاً / الرسائل والاطاريح الجامعية

(١)ادوارد عبد العظيم عنبر الحميري ، وزارة الاقتصاد العراقية (١٩٣٩-١٩٥٨) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٧.
(٢) نمير طه ياسين ، تاريخ التحديث في الدولة العثمانية ١٨٦٩-١٩١٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ١٩٨٤.
(٣)ياسين طه ياسين الهارون ، البصرة دراسة في الاحوال الاقتصادية والسياسية بين عامي ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامع البصرة ، ١٩٩٠

رابعاً / الكتب العربية والمعربة

(١) امين لطفي ، دليل البصرة ، مطبعة جريدة الخبر ، ١٩٥٤ .
(٢) جعفر الخليلي ،التمور قديماً وحديثاً بحث شامل عن النخيل والتمور العراقية من اول نشأتها الى اخر مراحل استهلاكها ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٥٦.
(٣) جعفر عبد الدائم بنيان المنصور ، التاريخ الصحي لمدينة البصرة اواخر العهد العثماني حتة سنة ١٩٣٩ ، لبنان ، دار الفيحاء ، ٢٠١٧.
(٤) حميد احمد محمد التميمي ، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢١ ، بغداد ، مطبعة الرشاد ، ١٩٧٩.
(٥) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، بغداد ، المكتبة الوطنية ، ٢٠٠٩.
(٦) عباس علي التميمي ، النمو الصناعي في محافظتي البصرة ونينوى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨١.
(٧) عبد المجيد حسن الغزالي، البصرة الموسوعي ، بغداد ، ١٩٤١.
(٨) عبد الجبار البكر ، نخلة التمر ماضيها وحاضرها والجديد في زراعتها وصناعتها وتجارتها ، ط٤ ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات ، ٢٠١٣ .

(٩) عبد الوهاب الدباغ ، النخيل والتمور في العراق تحليل جغرافي لزراعة النخيل وانتاج التمور وصناعتها وتجارتها ، بغداد ، مطبعة الامة ، ١٩٥٦.
(١٠) علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج٣ ، د.ت . د.م .
(١١) كريم علاوي حميد ، البصرة في ذاكرة اهلها ، البصرة ، دار الكفيل للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٦.
(١٢) محمد الزيدي ، التنظيم النقابي والحركة النقابية ، د. م ، د.ت.

خامساً / الدوريات

(أ) الصحف

١- الثغر
- العدد ٣٥٨ في ١٨ حزيران ١٩٣٤
- العدد ٧٥٣ في ٩ حزيران ١٩٣٧.
- العدد ٧٢٣ في ٤ مايس ١٩٣٩ .
- العدد ٣١٥٣ في ٢ تشرين الاول ١٩٤٥.
- العدد ٥٦٤٨ في ٢ اذار ١٩٥٤
- العدد لعدد ٦٠٧١ في ٣١ اذار ١٩٥٦.

٢- الناس
- العدد ٢٦ في ٣ تشرين الثاني ١٩٣٥ .

٣- لواء الاستقلال
- العدد ١٦٦٥ في ٢٩ اب ١٩٥٢.

سادساً / الموسوعات

١- احمد باش اعيان ، موسوعة تاريخ البصرة ، ج٣ ، لندن ، دار الحكمة ، ٢٠١٩ .
٢- حميد المطبعي، موسوعة إعلام العراق في القرن العشرين، ج٣ ، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٦٨.

سابعاً / البحوث المنشورة

١- ستار علك الطفيلي، التطورات الاقتصادية في العراق في فترة الانتداب البريطاني ١٩٢١-١٩٣٢ ، بحث منشور في مجلة العلوم الانسانية ، كلية التربية –جامعة بابل ، مج (١) ، العدد ٩ ، ٢٠١٢ .